

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٢ موجهة من الممثل الدائم
لتركيا إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح يحيل فيها نص بيان اسطنبول
الذي اعتمده الاجتماع الوزاري لمبادرة نزع الأسلحة النووية ومنع
انتشارها، المعقود في اسطنبول في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢

يشرفني أن أحيل إليكم نسخة من بيان اسطنبول الذي اعتمده الاجتماع الوزاري لمبادرة
نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها، الذي عُقد في اسطنبول في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢.
وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع
السلاح.

(التوقيع) أوغوز دميرالب

السفير والممثل الدائم

بيان اسطنبول الصادر عن وزراء خارجية الدول الأعضاء ف مبادرة نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها، ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢، اسطنبول

١- نحن، وزراء خارجية أستراليا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وبولندا وتركيا وشيلي وكندا والمكسيك وهولندا واليابان، نؤكد مجدداً عزمنا على معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بترع الأسلحة النووية ومنع انتشارها؛ كما نؤكد مجدداً التزامنا الراسخ بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها الأساس الجوهري لترع الأسلحة النووية، وحجر الزاوية للنظام العالمي لمنع الانتشار النووي، والأساس لتطوير الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

٢- وانطلاقاً من التزامنا بإضفاء الطابع العالمي على معاهد عدم الانتشار والتنفيذ الفعلي لركائزها الثلاث، نؤكد مجدداً التعهد الذي قطعناه بالعمل الجاد من أجل تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

٣- ونعرب عن ترحيبنا بمداولات ونتائج الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ التي عُقدت في فيينا في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٢. وقد أقر موجز الوقائع الذي أعده رئيس اللجنة التحضيرية حدوث بعض التقدم في تنفيذ الالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية لعام ٢٠١٠، بيد أنه أقر في الوقت ذاته العمل الذي ما زال ينبغي القيام به. ونود تسليط الضوء في هذا السياق على أن مجموعة مبادرة نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها اضطلعت بدور مشهود وبناء أثناء أعمال اللجنة التحضيرية، بما في ذلك عن طريق تقديم ورقات عمل إلى اللجنة.

٤- ونحيط علماً بالمعلومات المقدمة من بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى اللجنة التحضيرية بشأن الخطوات الملموسة التي اتخذتها تلك الدول أو أعلنت عنها منذ المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ فيما يتعلق بترع الأسلحة. ونشدد على ضرورة خفض المتواصل والمنهجي في جميع فئات الأسلحة النووية، بما فيها الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. وندعو جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى تكثيف جهودها من أجل خفض جميع أنواع الأسلحة النووية المنشورة منها وغير المنشورة، والتخلي عنها في نهاية المطاف، وذلك على نحو شفاف ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

٥- كما نحيط علماً بالمناقشات المتواصلة التي تجريها الدول الحائزة لأسلحة نووية بشأن مسائل الشفافية، والثقة المتبادلة والتحقق، بغية إعداد تقرير يقدم إلى اللجنة التحضيرية في عام ٢٠١٤. ونتطلع إلى أن يتمخض المؤتمر الثالث للأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن المزمع عقده في واشنطن في الفترة ٢٧-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢ عن نتيجة تتسم بالشفافية، ولا سيما بشأن الخطوات الممكنة لتحقيق تقدم ملموس في تنفيذ المسائل المشار

إليها في الإجراءين ٥ و ٢١ من خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. ونحثهم على توخي الشفافية في عملهم، ونعرب عن اهتمامنا الخاص بوجهات نظرهم فيما يتعلق بخفض حجم ترساناتهم النووية ودور الأسلحة النووية في السياسات العسكرية والأمنية، والحالة التشغيلية لأنظمة الأسلحة النووية، والشفافية وبناء الثقة.

٦- ونشير إلى أن مبادرة نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها قد وضعت في عام ٢٠١١ نموذجاً قياسياً للتبليغ الغرض منه التشجيع على إحراز تقدم في تنفيذ الإجراء ٢١ المتعلق ببناء الثقة. وقد اتفقنا في الوقت الراهن على السعي إلى الحصول على المزيد من الردود بشأن هذا النموذج من عواصم الدول الحائزة للأسلحة النووية، ومواصلة الإسهام في المناقشات بشأن تنفيذ هذا الإجراء.

٧- وفي حين أن للدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة فيما يتعلق بنزع الأسلحة النووية، فإن وضع نموذج للتبليغ هو مثال على المساهمة التي يمكن أن تقدمها الدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

٨- ونعرب عن بالغ القلق والاستياء إزاء استمرار الجمود الذي يشهده مؤتمر نزع السلاح. وينبغي للمؤتمر الاتفاق على برنامج عمل شامل يؤدي إلى الشروع في المهمة الجوهرية المتعلقة بالمسائل الأساسية الأربع لمؤتمر نزع السلاح وتنفيذ هذا البرنامج، وبخاصة الشروع فوراً في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية والأجهزة النووية المتفجرة الأخرى، وذلك استناداً إلى الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها. ويظل وضع معاهدة من هذا القبيل خطوة لا غنى عنها للوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

٩- وندعو كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تعلن الوقف الطوعي لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية والأجهزة النووية المتفجرة الأخرى وأن تلتزم به، بانتظار إجراء المفاوضات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ودخولها حيز النفاذ. كما نرحب بالخطوات المتخذة لاستبعاد المواد الانشطارية من البرامج العسكرية وندعم تلك الخطوات. ومع ذلك، وفي ضوء استمرار بعض الدول في إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة، نؤكد في ذات الوقت أن التدابير الأحادية من هذا القبيل لا يمكن أن تحل محل تقديم تعهدات شاملة وغير تمييزية ومتعددة الأطراف وملزمة قانوناً ولا يمكن الرجوع عنها ويمكن التحقق منها بفعالية. ونشدد على ضرورة الشروع في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية دون مزيد من التأخير، ونحن على استعداد، استناداً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٤/٦٦، على دراسة الخيارات إذا لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من الاتفاق على برنامج عمل شامل وتنفيذه بنهاية دورته الحالية. كما نعتزم تناول هذه المسألة بمزيد من التفصيل خلال الاجتماع الوزاري القادم لمبادرة نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها.

١٠- وبالنظر إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٤/٦٦، واستناداً إلى المبادرات السابقة التي اتخذها أعضاء مبادرة نزع الأسلحة النووية فيما يتعلق بالنظر في الجوانب التقنية لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، نقدم دعماً للاجتماعات على مستوى الخبراء التي بدأتها في جنيف هذا العام كل من ألمانيا وهولندا دعماً لبدء المفاوضات. ونشجع كافة الدول على المشاركة بنشاط في الاجتماعات والمساهمة فيها.

١١- إن وقف تجارب تفجيرات الأسلحة النووية يشكل العنصر الأساسي للنظام الدولي لمنع الانتشار ونزع السلاح. ونحن نبذل جهوداً حازمة من أجل بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإضفاء الطابع العالمي عليها، بوصف ذلك أحد العناصر الجوهرية لعملنا على نطاق أوسع من أجل خفض جميع الأسلحة النووية والتخلص منها في نهاية المطاف. ونناشد كافة البلدان التي لم تنضم بعد إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبخاصة ما تبقى من الدول المدرجة في المرفق الثاني التي يستوجب سريان المعاهدة تصديق هذه الدول عليها، أن توقع على المعاهدة وتصدق عليها دون قيد أو شرط ودون تأخير. ونرحب في هذا الصدد بالتصديق على المعاهد من جانب إندونيسيا في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٢. كما نرحب بالتصديق على المعاهدة مؤخراً من جانب ترينيداد وتوباغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغانا، وغواتيمالا، وغينيا، فضلاً عن التوقيع عليها من جانب نيوي. ونعرب عن أملنا في أن تحذو حذوها الدول المقبلة على التصديق حال استكمال إجراءاتها الداخلية.

١٢- وبانتظار سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ينبغي الوفاء التام بجميع التعهدات الواردة في خطة عمل عام ٢٠١٠ في إطار معاهد عدم الانتشار. وندعو كافة الدول إلى دعم الوقف الطوعي لتجارب تفجيرات الأسلحة النووية والأجهزة النووية المتفجرة الأخرى والالتزام بذلك. ونشير مع ذلك إلى أن الوقف الطوعي يشكل أحد التدابير الهامة لبناء الثقة، بيد أنه لا يقوم مقام التعهدات الملزمة قانوناً التي لا غنى عنها لفعالية النظام وقدرته على التحقق. ونعرب عن استمرار دعمنا للعمل الجوهري الذي تضطلع به اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل من أجل وضع كافة العناصر لنظام التحقق في إطار المعاهدة، وبخاصة نظام الرصد الدولي وعمليات التفتيش الميداني.

١٣- وما فتئنا ندعم الانضمام على أوسع نطاق إلى الصكوك الرئيسية المتعلقة بنزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها، ونعمل بنشاط على نحو فردي من أجل تشجيع الدول التي لم توقع على هذه الصكوك على أن تفعل ذلك. وانطلاقاً من هذا العمل، اتفقنا في الوقت الراهن على العمل بصورة جماعية ومنهجية وعقدنا العزم على تطوير خطة عمل لتشجيع الدول على الانضمام على أوسع نطاق إلى هذه الصكوك بحلول انعقاد المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية عدم الانتشار في عام ٢٠١٥.

١٤- ونواصل العمل بشأن الخطوات العملية التي يمكن أن تتخذها مبادرة نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها لتعزيز فعالية وكفاءة نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي

يشكل أحد المكونات الأساسية لنظام عدم الانتشار العالمي. وتسليماً بالدور الخاص للبروتوكول الاختياري بوصفه من التدابير الفعالة لبناء الثقة، فضلاً عن كونه أداة للإنذار المبكر، ندعو كافة الدول التي لم توقع على البروتوكول بعد أن تفعل ذلك دون تأخير. وندعوها إلى الشروع طواعية في تنفيذ أحكام البروتوكول الإضافي بانتظار دخوله حيز النفاذ. ونواصل، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تقاسم تجاربنا وأفضل ممارساتنا مع الدول المهتمة، فضلاً عن تقديم المساعدة القانونية والعملية فيما يتعلق بالتوقيع على البروتوكول الإضافي وتنفيذه. وسواصل بشكل جاد تعزيز اتفاقية الضمانات الشاملة لوكالة الطاقة الذرية مع بروتوكول إضافي ليكون بمثابة معيار دولي للتحقق.

١٥- ويُعد دور مراقبة الصادرات مهماً من أجل الوفاء بالتزام عدم الانتشار النووي عملاً بالفقرة ٢ من المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار. ونحث جميع الدول على وضع وتطوير واستعراض ضوابط وطنية ملائمة لمراقبة صادرات المواد والتكنولوجيات النووية والمزدوجة الاستخدام ذات الصلة بالمجال النووي والإبقاء على هذه الضوابط، ويشمل ذلك، ما ورد ذكره في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠. ولا نزال نتقاسم الخبرات والمعلومات في مجال مراقبة الصادرات.

١٦- ونحن ملتزمون بتحقيق الهدف المتمثل في الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ونعزز دعم الجهود الرامية إلى خفض مخاطر الانتشار النووي عن طريق كفالة الامتثال للنظام الدولي لعدم الانتشار. وإذ نشعر بقلق عميق إزاء قضايا محددة طال أمدها تتعلق بعدم الامتثال، نحث بقوة على التوصل إلى حل لجميع الحالات المتعلقة بعدم الامتثال للالتزامات الضمانات بما يتطابق تماماً مع النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية والالتزامات القانونية لكل واحدة من الدول الأعضاء. وقد ناقشنا قضايا ذات اهتمام خاص بالنسبة لنظام عدم الانتشار.

١٧- ونشجع وندعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دولياً ويمكن التحقق منها بفعالية، استناداً إلى الترتيبات التي يتم التوصل إليها بحرية فيما بين بلدان المناطق المعنية ووفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة عن لجنة نزع الأسلحة النووية في عام ١٩٩٩، ويشكل ذلك نموذجاً مهماً للتعاون وإجراء فعالاً لبناء الثقة.

١٨- ونؤكد دعمنا للخطوات العملية التي وافق عليها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ بشأن تنفيذ القرار المتعلق بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى، الذي صدر عن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥، ويشمل ذلك عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ تشارك فيه جميع دول المنطقة. ونرحب بتعيين وزير الدولة بوزارة الخارجية الفنلندية جاكو لاجافا ميسراً للمؤتمر وتعيين فنلندا لاستضافته. ونخطط علماً بالتقرير المقدم من السفير لاجافا والمناقشات اللاحقة للجنة التحضيرية في عام ٢٠١٢. وبعد إجراء المزيد من التبادلات لوجهات النظر مع مثله خلال

اجتماعنا في اسطنبول، نعرب عن دعمنا التام للجهود التي يبذلها الميسر والمشاورات الواسعة النطاق التي يجريها لتهيئة الظروف لعقد مؤتمر ناجح، وندعو كافة الجهات صاحبة المصلحة إلى الانخراط في العملية بصورة تامة وشفافة. وإدراكاً منا لأهمية نجاح المؤتمر، ندعو جميع دول المنطقة والمجتمع الدولي إلى المشاركة بصورة فعلية وبناءة.

١٩- ونذكر بالحق غير القابل للتصرف لأعضاء معاهدة عدم الانتشار في تطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، مع امتثال هذه الدول التام لالتزاماتها بموجب معاهد عدم الانتشار، دون وضع قيود لا موجب لها. وندعم الجهود الرامية إلى توسيع التطبيقات السلمية للطاقة النووية والعلم والتكنولوجيا لمنفعة البشرية. ونشدد على الدور المحوري للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ونعزز كفالة استمرار الوكالة في الحصول على الخبرات والسلطة والموارد اللازمة للاضطلاع بمهامها المتعلقة بتيسير التعاون التقني وتنسيق الجهود الدولية لتعزيز السلامة والأمن النوويين على الصعيد العالمي.

٢٠- ونرحب بنجاح عقد مؤتمر القمة الثاني للأمن النووي في سيئول يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢ بشأن تعزيز الأمن النووي ومنع الاتجار غير المشروع في المواد النووية والحد من خطر الإرهاب النووي. ونقدم دعمنا التام لأهداف قمة الأمن النووي كما نرحب باستضافة هولندا لمؤتمر القمة المزمع عقده في عام ٢٠١٤. كما ندعم جهود وكالة الطاقة الذرية لتعزيز الإطار الدولي للسلامة النووية، بما في ذلك عن طريق خطة عمل الوكالة فيما يتصل بالسلامة النووية. ونحن على استعداد للعمل مع البلدان الأخرى لإنجاح مؤتمر فوكوشيما الوزاري بشأن السلامة النووية المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ لزيادة تعزيز السلامة النووية العالمية.

٢١- ونرحب بالجهود التي تبذلها الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، من أجل تنفيذ مشاريع ملموسة لمواجهة التحدي الذي يطرحه انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل وما يتصل بها من معارف. ونسلم بمساهمة المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي في مواجهة التحديات التي تطرحها مسألة الإرهاب النووي والاتجار غير المشروع في المواد النووية والإشعاعية.

٢٢- وانطلاقاً من الشعور بالقلق إزاء التبعات الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، وإدراكاً منا لتأثيراتها المستمرة على الأمد الطويل التي لا يمكن معالجتها، وتوخياً لزياد الوعي بسياساتنا المتعلقة بدعم منع الانتشار النووي والحد من التسليح ونزع الأسلحة، ولكفالة الدعم الواسع النطاق لهذه المبادئ على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، نشدد على أهمية تعزيز واستدامة ثقافة السلام في مجتمعاتنا. كما نعقد العزم على تمكين أفراد مجتمعاتنا عن طريق التوعية اللازمة والمعرفة والمهارات لكي يقدموا مساهمتهم، كمواطنين في بلدانهم والعالم، في تحقيق الأهداف العالمية لنزع الأسلحة ومنع الانتشار. ولذا، نسلم بأهمية التثقيف

في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار كجزء لا يتجزأ من عملنا المشترك. ونرحب بالمنتدى العالمي للتقشف بنزع السلاح وعدم الانتشار وتتطلع إلى عقده في نغازاكي في آب/أغسطس.

٢٣- ويضطلع المجتمع المدني بدور هام في مجالي نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها. ونعرب عن ترحيبنا بالمشاركة النشطة للمجتمع المدني في اجتماعات اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٢ ونعترف بمساهمته الجوهرية والمتواصلة في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي. وسوف نكثف أنشطة التوعية التي نضطلع بها لتعزيز أهداف مبادرة نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها، فضلاً عن تطوير الحوار السياسي والتعاون العملي مع الشركاء الذين يمكنهم المساهمة في جهودنا.

٢٤- وقد اتفقنا على الاجتماع مرة ثانية في أيلول/سبتمبر، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، لاستعراض التقدم المحرز وتحديد الآفاق المستقبلية. وستستضيف الاجتماعات الوزارية لمبادرتنا في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ كل من هولندا واليابان على التوالي.